

# إدارة رأس المال

## The Management Of Capital

### أهم المواضيع في هذا الفصل

- 1-المهام المتعددة لرأس المال .
- 2-رأس المال والتعرض للمخاطرة .
- 3-أنواع رأس المال المستخدمة .
- 4-بازل 1 بازل 2 .
- 5-التخطيط لمقابلة احتياجات رأس المال .

### مقدمة

في مثل هذا الكتاب جميع المواضيع مهمة وجميعها تحقق الربحية والقيمة للمنظمات المالية . ولكن بعض المواضيع أهم من الأخرى بشكل واضح . ورأس المال هو واحد من هذه المواضيع المهمة . أن الحصول على رأس مال كافي والحفاظ على رأس مال كافي لحماية مصالح الزبائن والعاملين والمالكين والعامة واحدة من أهم التحديات في إدارة مجهزي الخدمة المالية .

### ما هو رأس المال ؟

بالنسبة للصيرفي والعديد من المنافسين له كلمة رأس المال لها معنى خاص فهي تشير إلى مبدئياً إلى الأموال التي تساهم بها المالكون للمنظمة المالية . وفي حالة المصرف فإن ذلك يعني حاملوا الأسهم - المستثمرون في الأسهم العادية والممتازة التي تصدرها المؤسسة المالية . وبالنسبة لأقرب المنافسين للمصارف مثل المؤسسات المالية فقد يكون المالكون هم المساهمون إذا كانت المؤسسة مساهمة أو قد يكون الزبائن في حالة كون المؤسسة مثل وحدات الائتمان أو المصرف الادخاري المشترك . بالنسبة للمنظمة التي يمتلكها الزبائن فإن رأس المال يتكون من تراكم الأرباح التي يعاد استثمارها .

### ما الذي يساهم به المالكون ؟

تقودهم - جزء من ثروتهم -حيث توضع لدى المنظمة المالية على أمل تحقيق عائد تنافسي. أحياناً نسبة العائد هذه تظهر واضحة للمالكين وأحياناً لا . فإذا فشلت المنظمة المالية فإن المالكين قد يخسروا كل شيء استثماروه . لذلك فإن رأس المال المتكون من أموال المالكين يتعرض للمخاطرة أثناء سهيته لتحقيق نسبة العائد المقبولة المقابلة لهذه المخاطرة .

### ما هو شكل الاستثمار الذي يمارسه المالكون في المؤسسة المالية ؟

كما سوف ترى في هذا الفصل بعض رأس المال المالكين يأخذ شكل مشتريات السهم . والمكون الرئيسي الثاني هو العائدات السنوية التي يقوم المالك بإعادة استثمارها في المؤسسة المالية (الأرباح المحتجزة) على أمل أن تنجح الإدارة في تحقيق الأرباح على مثل هذه الأموال , وبالتالي زيادة العائدات المستقبلية .

### لماذا رأس المال مهم جداً لإدارة الخدمات المالية ؟

رأس المال يؤدي بعض الوظائف المهمة ويحمل على تجهيز الموارد من أجل البدء بأعمال المؤسسة المالية الجديدة ويوجد قاعدة من الموارد من أجل النمو المستقبلي ويعطي مصدر حماية من المخاطر ويزيد من ثقة العامة بقيمة المؤسسة المالية على الأمد الطويل . وأكثر من ذلك رأس المال أصبح محط اهتمام التشريعات اليوم ويصعب تسمية أي شي آخر في كشف الميزانية يؤدي هذه المهام المتنوعة . نعم رأس المال مهم .

### **الوظائف العديدة التي يؤديها رأس المال**

إن حسابات رأس المال تلعب عدة أدوار مهمة في دعم العمليات اليومية وضمان استمرار المنظمة على الأمد البعيد **ففي المحل الأول :** رأس المال يقدم حماية ضد المخاطر فهو يمتص الخسائر التشغيلية حتى تستطيع الإدارة حل المشاكل الخاصة بالمؤسسة وتعيد تحقيق الأرباح.

**ثانياً :** رأس المال يعطي الأموال المطلوبة لترخيص وتنظيم عمل المؤسسة المالية قبل أن تتدفق المصادر التمويلية الأخرى . فالمؤسسة الجديدة تحتاج إلى التمويل الأولي من أجل شراء الأرض والبنائيات والمعدات وتعيين الكادر حتى قبل يوم افتتاح المنظمة .

**ثالثاً :** رأس المال يزيد من ثقة العامة ويطمئن المقرضون الذين يهتمون بنقاط القوة في المؤسسة المالية . ورأس المال يجب أن يكون قوي أيضاً لطمئنة المقترضين بأن المؤسسة قادرة على تأمين حاجاتهم الائتمانية حتى في أوقات الكساد الإقتصادي .

**رابعاً :** رأس المال يعطي الأموال اللازمة لنمو المنظمة وتطوير الخدمات والتسهيلات الجديدة . فاعلم تجهزي الخدمات المالية يتجاوزون التسهيلات التي يبدؤون بها عادة . وزيادة رأس المال سوف يسمح للمنظمة المالية أن تتوسع إلى أجزاء أكبر أو بنايات إضافية للمكاتب الفرعية .

**خامساً :** رأس المال يعمل كمنظم للنمو ويساعد على ضمان أن النمو مستدام على الأمد البعيد . وجميع السلطات التشريعية والأموال المالية تطلب زيادة في رأس المال تتناسب مع نمو الموجودات ذات المخاطرة . لذلك فإن المصد الذي يمتص الخسائر يقترح أن يزيد مع نمو وزيادة تعرض المؤسسة للمخاطرة .

كما أن البحوث المالية أثبتت أن رأس المال يلعب دور أساسي في النمو المتسارع للاندمجات بين المنظمات المالية . لأن المقرضين الذين يفشل رأس مالهم في النمو والمتسارع سوف يخسرون حصتهم السوقية للمنافسين خصوصاً بالنسبة للمقرضين الكبار .

**وأخيراً :** فقد أصبحت تشريعات رأس المال أداة مهمة جداً لتحديد مقدار المخاطرة التي يجب أن تقبل بها المؤسسة المالية . وفي هذا الدور رأس المال ليس فقط يعمل على تشجيع ثقة العامة بالنظام المالي ولكنه أيضاً يعمل على حماية نظام حماية الودائع الحكومية من خسائر خطيرة .

### **رأس المال والمخاطرة**

رأس المال والمخاطرة مترابطان بشكل كبير . فرأس المال هو الأموال التي يساهم بها المالكون للمنظمة المالية والتي سنضعها في مكان يسبب مخاطرة للمالكين - والمخاطرة هي تحقيق عائداً أقل من العائد المرضي للمالكين أو حتى الفشل في تغطية المساهمين لذلك فإن المخاطرة التي تواجه المالكين كبيرة .

### **المخاطرة الأساسية في إدارة الصيرفة والمؤسسات المالية**

## 1-مخاطرة الائتمان :-

وهي أولاً وقبل كل شيء . وعلى سبيل المثال الوسيط المالي يضع قروض ويأخذ أوراق مالية باعتبارها وعود بالدفع ليس إلا . وعندما يفشل الزبون المقترض في تحقيق بعض أو كل الدفعات التي بذمته فإن عدم الإيفاء بهذه القروض والأوراق المالية سوف ينتج عنه خسائر يمكن أن تجعل رأس المال يتآكل . ولأن رأس مال المالكين ليس أكثر من 10% من حجم القروض والأوراق المالية الخطرة وحتى أقل من ذلك أحياناً فإنه سوف يتآكل مع بعض عدم الإيفاءات في القروض . وهنا المؤسسة المالية سوف تفشل في امتصاص أي خسائر أخرى وسوف تغلق أبوابها ما لم تعمل السلطات التشريعية على الحفاظ عليها لحين إيجاد مشتري لها .

## 2-مخاطرة السيولة :-

تتعرض المؤسسات الإبداعية إلى مخاطر سيولة كبيرة - خطر عدم وجود نقد عندما يكون مطلوب لتغطية سحبات الودائع أو لتلبية المطالب الائتمانية للزبائن الجيدين . على سبيل المثال : إذا لم يستطع المصرف الحصول على نقد بالوقت المناسب فمن المحتمل أن يخسر زبائنه ويعاني من خسارة إيرادات لمالكيه . وإذا كان هناك عجز في النقد فقد يقود إلى انهيار المصرف . وعدم القدرة على مواجهة متطلبات السيولة بكلفة معقولة يعتبر إشارة على أن المؤسسة المالية تعاني من مشاكل .

## 3-مخاطرة سعر الفائدة :-

الوسطاء الماليين يتعرضون لمخاطر أيضاً متعلقة بالانتشار - خطر أن تكون العائدات من الموجودات تتناقص أو مصاريف الفوائد تتزايد مما يزيد من الفرق بين العائدات والتكاليف وبالتالي يقلل صافي الدخل . ان التغير في الفرق عادة يكون مرتبطاً أما بقرارات إدارة المحفظة (مثل التغير في مكونات الموجودات والمطلوبات) أو بمخاطرة سعر الفائدة - تقلبات أسعار الفائدة الناتجة من الانخفاض أو الارتفاع الكبير في قيمة العائد على موجودات المنظمة . وقد وجدت المنظمات المالية طرق لتقليل مخاطر سعر الفائدة ولكن لم يتم إزالة المخاطر بشكل تام .

## 4-المخاطرة التشغيلية :-

يواجه مجهزوا الخدمات مخاطر تشغيلية بسبب أما التحطم أو التقادم أو فشل أنظمة الحاسوب أو الأعطال في الرقابة على الجودة أو عدم كفاءة الإنتاج أو تسليم الخدمات أو الكوارث الطبيعية أو الأنشطة الإرهابية أو الأخطاء في أحكام الإدارة وبسبب التقلبات الاقتصادية التي تؤثر على الطلب على الخدمات المالية . وهذه التغيرات يمكن أن تؤثر بشكل عكسي على تدفق العائدات والكلف التشغيلية وقيمة استثمارات المالكين في المؤسسة (مثل سعر أسهمها) .

## 5-مخاطرة سعر الصرف :-

المصارف الكبيرة ومنظمات الأوراق المالية قد تواجه مخاطر سعر الصرف عندما تتعامل مع العملات الأجنبية . فالعملات العالمية تتذبذب مع تغير ظروف السوق . والمنظمات التي تتاجر بالعملات لنفسها أو لزيائنها تتعرض باستمرار لمخاطرة الحركات العكسية للأسعار على جانبي البيع والشراء .

## 6-مخاطر الجريمة :-

أخيراً كل المنظمات المالية تتعرض لمخاطر جسيمة . فالاحتيال أو الاختلاسات من قبل العاملين أو المدراء يمكن أن يضعف المؤسسة المالية بشكل كبير ويقود إلى فشلها في بعض الحالات . وفي الحقيقة فإن هيئة ضمان الودائع الفيدرالية سجلت الاحتيال والاختلاسات من داخل المنظمة باعتبارها واحدة من الأسباب لإغلاق المصارف اليوم . وأكثر من ذلك

المقدار الكبير من النقود التي تحتفظ بها المصارف غالباً ما يقود إلى إغراء كبير للمحتالين من الخارج . عندما تم سؤال واستجواب الخارج عن القانون Jesse James لماذا يسرق المصارف أجاب ((لأن الأموال هناك))

## الدفعات ضد المخاطر

المنظمات المالية لا تقف مكتوفة الأيدي للحماية من هذه المخاطر . في الحقيقة هناك عدة طرق للدفاع يمكن أن يعتمدها المالكون لحماية الموقع المالي لمؤسساتهم.

**1-إدارة ال جودة :-**وتعني قدرة المدراء في المستويات العليا على التحرك السريع للتعامل مع المشاكل قبل أن تغرق المؤسسة المالية .

**2-التنوعيع :-**التنوعيع في مصادر واستخدامات الأموال يقلل من المخاطر أيضاً في المؤسسات المالية . على سبيل المثال مدراء المؤسسات المالية غالباً ما يكافحون لتحقيق نوعين من التنوعيع المقلل للمخاطرة وهما : **تنوعيع المحفظة والتنوعيع الجغرافي.**

**تنوعيع المحفظة -**يعني توزيع الحسابات الائتمانية والودائع على عدد متنوع من الزبائن يضمنها الحسابات الكبيرة والصغيرة والصناعات المختلفة والعوائل التي لديها مصادر دخل متنوعة .

**التنوعيع الجغرافي -**يشير إلى السعي وراء زبائن يسكنون في مجتمعات أو بلدان مختلفة . وهذا النوع من التنوعيع أكثر فاعلية في تقليل مخاطر الخسائر عندما يكون التدفقات النقدية المختلفة التي تأتي من جماعات من زبائن مختلفة تتحرك باتجاهات ونماذج مختلفة . لذلك فالتناقص في قطاع معين من الزبائن قد يقابل ولو جزئياً بزيادة التدفق النقدي من قطاعات أخرى .

**3- ضمان الودا ئع :-**وهو خط دفاع آخر ضد المخاطر . فهيئة ضمان الودائع الفيدرالية تأسست في أمريكا عام 1934 وهي تحمي المودعين بأكثر من \$100000 في أي مؤسسة إبداعية مضمونة فيدرالياً .

وهي وجدت لزيادة ثقة العامة . وبينما تستمر الكثير من المؤسسات الإبداعية بالفشل فإن FDIC يبدو أنه أوقف إدارة بعض المؤسسات المالية التي فشلت . مع ذلك فإن FDIC هو قوة وسلطة لاختيار المؤسسات الإبداعية ويعمل على إصدار أوامر وتشريعات تمنع الكثير من المخاطر التي ترتكبها الإدارة وأصحاب المصالح . وهذا يجعل أغلب البلدان الصناعية اليوم لها بعض أشكال نظام حماية الودائع .

**4-رأس مال المالكين :-** عندما يفشل كل ما سبق فإن رأس المال المالكين يشكل خط الدفاع الأخير ضد المخاطر . فهو يمتص الخسائر من القروض السيئة والاستشارات السيئة في الأوراق المالية والجرائم والأحكام الخاطئة للإدارة بحيث تستطيع المؤسسات من إدارة عملياتها حتى تصحح أخطائها وتعود لتغطية خسائرها . فقط عندما تكون الخسائر كبيرة فأنها تغرق الدفاعات السابقة بضمنها رأس المال وعندها تجبر المؤسسة على إغلاق أبوابها . ولأن رأس المال هو خط الدفاع الأخير من الفشل لذلك كلما ازدادت المخاطرة من أي مصدر يجب امتلاك رأس مال أكبر لمقابلتها .

## أنواع رأس المال المستخدمة

هناك عدة أنواع من رأس المال تستخدم اليوم :-

**1-الأسهم العادية :-** وتقاس بقيمتها الدفترية لأسهم حق الملكية المصدرة والتي تدفع عائدات متنوعة اعتماداً على تصويت مجلس الإدارة للمؤسسة حول دفع المقسوم .

**2- الأسهم الممتازة :-** وتُقاس بقيمتها الدفترية لأي أسهم مصدرة تدفع معدل عائد ثابت (نسبة مقسوم) وهي قد تكون مستمرة أو لها عمر محدود أو تصدر كأسهم ممتازة موثوقة .

**4- أرباح المقسوم :-** وتمثل صافي العائدات التي تحتجزها المنظمة ولا تدفعها كمقسوم .

**5- احتياجات حق الملكية :-** وتمثل مجموعة الأموال الموضوعة جانباً للطوارئ مثل النشاط القانوني ضد المؤسسات والاحتياطي لدفع المقسوم المتوقع والذي لم يحدد بعد والأموال الغارقة لتعويض القروض والأسهم المنتهية الصلاحية .

**6- السندات الثانوية :-** وتمثل القروض طويلة الأمد التي يساهم بها المستثمرون الخارجيون والتي لها تبعات قانونية تأتي بعد مطالبات المودعين . وأدوات القروض هذه قد تحمل خاصية التحويل مما يسمح بتحويلها إلى أسهم في المستقبل .

**7- المصالح النقدية :-** في المصارف الأخرى حيث أن بعض المنظمات تمتلك أسهم في منظمات أخرى .

**8- أوراق الملكية الملزمة :-** وهي أوراق مالية للدين يعاد دفعها من خلال بيع الأسهم .

### أهمية مصادر رأس المال المصرف

جدول 1-15 تبين بأن المصادر هذه ليست متساوية من ناحية أهميتها . إن الأرباح الغير موزعة (أو أرباح باقية) واحتياطي راس المال تمثل أكبر صنف من أصناف رأس مال المصارف الأمريكية تقاس بحجم الدولار . وهي بمقدار 40% من الديون الطويلة الأمد الكلية ورأس مال equity . ويأتي بعدها قيمة الفائض في السوق لكل الأسهم العادية والممتازة التي أعلى من قيمة الأسهم الدفترية والذي بمقدار 50% من رأس مال المصارف الأمريكية المالية . وتأتي معظم المصادر الأخرى لرأس مال المصرف من عقود الديون الطويلة المد والقيمة المكافئة للأسهم العادية . أما الأسهم الممتازة فتكون غير ذات أهمية بالغة (أقل من 1% من رأس مال المصارف الأمريكية) .

ان أسهم المصرف الممتازة تحمل عادة نسبة أرباح موزعة عائمة وصفة استرداد تسمح طالب أسهم ممتازة بارزة وتدفع رشاوي لحملة السهم عندما تكون تملك ميزة مالية تساعد للقيام بذلك . اما بسبب التجربة المؤذية التي حصلت في الثلاثينات عندما حدث انهيار وكساد تام في الاقتصاد حيث باعت الكثير من المصارف أسهم ممتازة لتبقى عائمة . لذلك فإن الأسهم الممتازة أصبحت مرافقة للضائقة المالية في المصارف في ذهن العديد من المستثمرين .

إن كميالات التابعة /الثانوية والسندات /الصك هي جزء صغير من رأسمال المصرف لكنها مصدر متناهي للتمويل الطويل الأمد للمصارف . إن القوانين تطلب بأن هذه الكميالات تكون ثانوية / تابعة لإدعاءات المودعين الأساسيين في المصرف . لذلك فإذا تم إغلاق المصرف وتم تحويل موجوداته إلى سيولة فإن المودعين لهم الحق للمطالبة بالإيراد ثم يكون للمستثمرين الحق الثاني للمطالبة بالكميالات . مع ذلك فإن حملة الديون الثانويين لهم الحق الأول بالمطالبة بموجودات المصرف ومكاسبه على حملة الأسهم الاعتيادية والممتازة . ان الشركات المالكة للمصارف حررت / طرحت كميات كبيرة من الديون الثانوية خلال السنوات الأخيرة (خصوصاً بالنسبة للمستثمرين الكبار من المؤسسات مثل أموال التقاعد وشركات التأمين) .

إن مثل هذه الكميالات تطلب بعد وقت قصير من تحريرها جعل سعر فائدة عائم أو ثابت ترتبط عادة بسعر فائدة السندات الحكومية أو الإيداعات باليورو القصيرة الأمد في عدة حالات تم تحرير هذه الكميالات بقيمة صفر , كميالات بدون سعر فائدة معلوم ولكنها تباع بدلاً من ذلك بشكل خصم وبقيمتها الاسمية وتقدر حصيلة المستثمر ببطيء عن طريق تقدير / تقييم الأسعار المستقبلية . ميزه واحدة للدين التابع من منظور تنظيمي هي أنها تقدم شكلاً من النظام في السوق المصرفية . ولأن دين المصرف التابع للإيداعات لا يغطي بالتأمين الفدرالي . فإن المستثمرين بالكميالات التابعة

سوف يطلب نتائج أعلى على ضماناتهم بسبب تحمل المصرف مخاطر أكبر. وأن حاملي الديون الثانوية يكونون حساسين للمخاطرة بشكل أكبر من المودعين ولذلك سوف يراقبون سلوك المصارف عن قرب مما يقلل حدوث انهيار المصارف. إن الكمبيالات الثانوية يمكن أن تحرر فقط عن طريق المصارف الكبيرة والوسط والمؤسسات مالكة للمصارف والذين تكون أموالهم مضمونة عن طريق المستثمرين في الضمانات. أن العديد من سماسرة الرهونات يرفضون إدارة الديون الصغيرة بسبب الكلف والمخاطر المتظمة.

جدول يبين مدى التباين في تركيب رأس مال المصرف الكبير من المصرف الصغير.

إن المصارف الصغيرة مثلاً تعتمد بشدة على الأرباح الباقية (أرباح غير موزعة) لبناء مركزهم المالي وتحرير مقدار صغير من الديون طويلة الأمد (كمبيالات). وعلى النقيض فإن المصارف الكبيرة تعتمد بشدة على قيمة فائض أسهمها التي تباع في سوق المال، وكذلك الأرباح الباقية وتحرير كذلك رأس مال لديون طويلة الأمد بشكل كبير. إن هذه التباينات تعكس قدرة البنوك الكبيرة على بيع سندات رأسمالها في السوق المكشوفة وجذب آلاف المستثمرين. بينما المؤسسات الأصغر والتي لها وجود محدود إلى السوق المالية يجب أن يعتمد على قدرتها على توليد دخل مناسب وإبقاء مقدار ملائم من المكاسب لبناء رأس مال مناسب. مع ذلك فإن المصارف الصغيرة حيث التي تحتفظ برأس مال كثيف مقارنة مع حجم موجوداتها. مثلاً عند نهاية عام 2005 فإن أصغر المصارف الأمريكية (أقل من 100 مليون \$ في موجوداتها) فرضت نسبة عامة لرأس المال مقابل الموجودات بمقدار 11.9% مقارنة مع مقدار 10.2% للمصارف متوسطة الحجم و 11.7% للمصارف الأمريكية الكبيرة (بموجودات فاقت بليون دولار). العديد من السلطات تحتاج حياة معدلات أكبر من رأس المال مقارنة مع موجوداتها لأن المصارف الصغيرة تكون أقل تنوعاً وتواجه مخاطر إنهار أكبر.

### **ما هي كمية رأس المال التي يحتاج إليها المصرف؟**

لقد كان موضوع كمية رأس المال الذي تحتاج إليها المصارف ذا جدل كبير على مدى تاريخ الصناعة. الجدول كان حول سؤالين:

1- من الذي يُعدّ مقاييس رأس المال المصرفية هل السوق أم الوكالات التشريعية؟

2- ما هي المقاييس المعقولة لرأس مال المصرف؟

### **المنهج التشريعي لتقييم الاحتياج برأس المال**

**أسباب تنظيم رأس المال.** إن تمركز رأس مال المصارف تم تنظيمه لقروض طويلة. على المصارف تلبية الحد الأدنى من متطلبات رأس المال قبل أن تصبح رسمية، وعليم حياة على الأقل الحد الأدنى من رأس المال خلال مدة حياة المؤسسة. إن الوكالات القانونية تشير أيضاً إلى شكل رأس المال المقبول. وكما يشير بند (9) بأن الأغراض الجوهرية لتنظيم رأس مال المصرف هي:

1- وضع حد لمخاطرة فشل المصرف.

2- الحفاظ على ثقة الجمهور بالمصارف.

3- وضع حد للخسائر بالنسبة للمصرف الفدرالي تنشأ عن طلب التأمين على الإيداعات.

هنا إفتراض متضمن بأن سوق القطاع الخاص لا يمكنه أن يحقق هذه الأهداف الثلاثة بشكل متوافق لأن السوق لا يثمن تأثير فشل السوق بشكل صحيح على استقرارية النظام المصرفي ولا يستطيع السوق تثمين أو تقدير كلف فشل المصارف بشكل صحيح بالنسبة إلى أموال تأمين الإيداعات. إن المصارف فريدة حيث أنها تملك مطلوبات قصيرة الأمد (خصوصاً إيداعات الطلبيات) يمكن سحبها مباشرة عندما تهتز ثقة الناس بهم. إن القليل من المصارف تكون بمرکز

جعل كافة سنداتها الإقراضية سائلة عندما تتهدد بسحب إيداعات هائلة . إن مدراء المصارف المفردة لا يفكرون في التأثير الخارجية لإتخاذهم المخاطرة على المصارف الأخرى والذي قد تتخفف بسبب إنهاء المؤسسات المجاورة . إن إنهاء المصارف الكبيرة هي مشكلة خاصة , فهي تجذب إهتمام وسائل الإعلام مما يزيد تساؤل المودعين عن مدى سلامة مصارفهم . إن المصارف الكبيرة لها نسبة كبيرة من المطلوبات الغير مودعة وإيداعات النقود التي لا تغطي عادة بالتأمينات الملائمة . إن فشل المصارف الكبيرة لها تأثير أعظم على الأموال الحكومية لتأمين الإيداعات من فشل عدد من المصارف الصغيرة . إن أحد التأثيرات الجاذبية المؤدية لتأمين الإيداعات بالأموال الحكومية هي أنها تخفف المستوى الإعتيادي لحذر الأفراد المودعين حول أمان المصرف ومخاطرته . إن الشعور بالحماية التامة لا يجعل الأفراد يراقبون مخاطرة مصرفهم . إن هذا الخطر الأخلاقي مخطط التأمين التي تراقبها الحكومة تشجع المصارف على تخفيض نسبة رأس مالها نسبة إلى الإيداعات . وبذلك تعرض أموال تأمين الحكومة لمخاطرة الخسارة بشكل أكبر .

### **أدلة البحث**

لقد أجريت البحوث مؤخراً لمعرفة فيما إذا تستطيع الوكالات التشريعية أو السوق من طرح تأثير أكبر على مخاطرة المصارف واتخاذ قرارات تخص رأس مال المصرف . النتائج كانت متنوعة , لكن وجد بأن السوق هو أكثر أهمية في تحديد حجم ونوع رؤوس الأموال التي على المصرف حيازتها / امتلاكها , ومع قدوم الثمانينات والتسعينات أصبحت الوكالات القانونية / التشريعية أكثر أهمية بسبب تشدد قيود / قوانين رأس المال وفرض الحد الأدنى من متطلبات رأس المال .

إن السوق المالي يتجاوب مع المخاطرة المتنوعة للمصارف عن طريق تقليل الديون والسندات المالية من بنوك أخرى ذات مخاطرة أكبر . مع ذلك فإن فقرة Eisenbeis&Gilbert لم تكن بالتأكيد تؤدي إلى تنظيم السوق وعمله بشكل جيد وكذلك بالنسبة للمصارف الصغيرة والمتوسطة والتي لا يتم المتاجرة بسنداتهما بشكل نشيط في السوق وليس من الواضح أيضاً بأن جزاء المخاطرة التي يفرضها السوق على السندات المصرفية الأقل جودة (على شكل أسعار أقل وسعر فائدة أكبر) هي من الحجم بحيث تنظم تحمل المصارف للمخاطرة ومع أن السوق يستطيع استخدام كافة المعلومات المتوفرة التي يملكها , فإن بعض المعلومات الضرورية في تقييم مستوى المصرف الحقيقي لتعرضه للمخاطرة تخبىء من السوق ويعلمها فقط مراقب المصرف .

هل إن نسبة رأس مال المصرف إلى موجوداته ترتبط بإحتمالية فشله ؟ معظم البحوث تجد ارتباط ضعيف بين نسبة رأس المال وحدث فشل المصرف . مثلاً لقد وجد سانتوميريو & فينسو بأن رأس المال المتزايد لا يقلل مخاطرة فشل المصرف . إن العديد من المصارف قد تفشل حتى إذا تضاعفت رأسمالهم أو زاد عن ذلك (استنتاج لدعم هذا هو دراسة حديثة حديثة في نيو انكلاند قدمها Peek & Rosengren والذين وجدوا بأن 4/5 من فشل المصارف في تلك الولاية في الثمانينات والتسعينات صنفت عن طريق المراقبين بأنها كانت ذات رأس مال جيد قبل انهيارها . إن فرض متطلبات أعلى لرأس المال سوف يقلل مخاطرة البنوك. وكما يلاحظ البند (9) فإن المصارف التي تواجه مقاييس رأسمالية أشد قد يعانون من مخاطرة أكبر في نواحي أخرى من عملياتها لغرض البقاء بعيداً على كسب أرباح أقل .

### **اتفاقية بازل Basle بشأن المقاييس الدولية لرأس المال**

عام 1988 أعلن مجلس Feddeal Reserve والتي تمثل الولايات المتحدة ومجموعة من الدول الصناعية الأخرى (بلجيكا, كندا , فرنسا, ألمانيا, إيطاليا, اليابان, هولندا, السويد, سويسرا , بريطانيا, لوكسمبرغ) أعلنت اتفاقية موحدة حول مقاييس جديدة تخص رأس مال المصارف . ويشار للاتفاقية عادة إتفاقية بازل والتي ستطبق بشكل منتظم على كافة المؤسسات

المصرفية . إن هذه المتطلبات صممت لتشجيع المصارف الكبيرة على تقوية مركزها الرأسمالي وتقلل عدم المساواة قواعد تنظيم كل بلد , وأخذ مخاطرة المصارف بالاعتبار التي تخص المتطلبات الجديدة لرأس المال أصبحت كاملة التطبيق بداية 1993 على الرغم من استمرار القيام بالتعديلات , التي رفض إضافة أدوات جديدة وتغيير المقاييس المرتبطة مع موجودات المصرف المختلفة وأنواع رأس المال ولغرض التعديل لمختلف أنواع التعرض للمخاطرة . لقد أعلن مجلس الإحتياطي الفدرالي بأن خطوط الارشاد الجديدة لرأس المال سوف تطبق أيضاً مع تعديلات جديدة على مصارف الحكومة المرخصة التي

منتظم وللشركات القابضة للمصارف . تحت شروط التفاقية الجديدة فإن مصادر رأس مال المصارف تقسم إلى طبقتين :  
**1- رأس مال طبقة 1 :-** (رأس مال القمة) تتضمن أسهم عادية والفائض والأرباح الغير موزعة (أرباح باقية) وأسهم ممتازة مفضلة غير تراكمية وفائدة ثانوية في حسابات مالية في الأفرع وموجودات مختارة غير ملموسة (مادية) ناقصاً الموجودات الأخرى الغير ملموسة (النوايا الحسنة) .

**2- رأس مال طبقة 2 :-** (رأس مال ملحق) . يتضمن (الاحتياطي) لغرض خسارة القروض والإيجارات وأدوات رأس مال الدين الثانوي والديون القانونية التي يمكن تحويلها , وأسهم متوسطة ممتازة وأسهم تراكمية ممتازة مع أرباح غير موزعة وكمبيالات وأدوات رأس مالية طويلة الأمد التي تربط كل من صفات الدين والـ equity .

ولتحديد رأس مال المصرف الكلي فإن علم المشرعين إن يسقطو من المجموع في طبقة 1 وطبقة 2 عدة فقرات رأسمالية إضافية , بضمنها الاستثمارات في الأفرع الغير موحدة الضمانات الرأسمالية التي يملكها المصرف والتي حررتها المؤسسات الإيداعية الأخرى تحت إتفاقية تبادلية أو متبادلة , وأنشطة تتابعها المدخرات ومؤسسات الإقراض والتي قد تكون مملوكة لمؤسسة مصرفية لكنها ليست ممكنة للمصارف الوطنية وأي اسقاطات أخرى التي قد يطالبه منظم المصرف المشرف .

ان المتطلبات الجديدة المتفق عليها مؤخراً تتضمن :-

1-نسبة الرأس مال Cor (طبقة 1) إلى الموجودات المقاسة للمخاطرة يجب أن تكون على الأقل 4% .  
2-نسبة رأس المال الكلي (مجموع رأسمال طبقة 1 و 2) إلى الموجودات المقاسة حسب المخاطرة الكلية والتي يجب أن تكون عللا الأقل 8% مع مقدار محدد لرأس المال طبقة 2 بمقدار 100% من رأس مال طبقة 1 .

### **حساب الموجودات الموزونة بالمخاطرة**

إذا كان على المصرف مقارنة رأس مال طبقة 1 و 2 حسب موجوداته . المخاطرة لغرض تحديد فيما إذا كانت ذات رأس مال مناسب فما هي بالضبط الموجودات المقاسة - المخاطرة ؟

إن كل مادة من الموجودات على ورقة موازنة المصرف أو أي التزامات ليست على ورقة الموازنة تضاعف ( X ) بعامل قياس المخاطرة مصمم لعكس تعرض أموالها للمخاطرة . ومن بين المواد المراقبة الغير مدرجة في ورقة الميزانية هي خطابات مؤجلة لم يحن موعدها للمصارف المالية /الإئتمانية المحررة لدعم السندات والكمبيالات الملزمة -العامة للولاية والحكومة المحلية والقروض والضمانات التي تحررها مؤسسات الأعمال والالتزامات المالية طويلة الأمد التي تقوم بها المصارف لزبائن المؤسسات الخاصة .

مثال يبين كيف يحسب رجال المصرف الحد الأدنى المطلوب لرأس المال تحت المقاييس الدولية الجديدة . أفرض بأن بنك عضو في نظام الإحتياطي الفدرالي مرخص من قبل الولاية , يمال \$6.000 كـرأسمال كلي , \$100.000 كموجودات كلية وورقة الموازنة التالية ومواد خارج الموازنة (DBS) .



## **مواد (OBS) خارج الموازنة**

- \* رسائل انتظار لأموال تدعم التزامات عامة لديون أمريكية (حكومية) \$10.000 .
- \* التزامات مالية طويلة الأمد لمؤسسات خاصة 20.000 .
- \* مواد OBS كلية \$30.000 .

إن الرأس المال الكلي لهذا المصرف نسبة إلى موجودات كلية لورقة الموازنة ستكون :

$$\$6.000 + \$100.000 = \%6.00$$

مع ذلك فإن المقاييس الدولية تعتمد على موجودات مقاسة - للمخاطرة وليس الموجودات الكلية . ولحساب هذه الموجودات المقاسة - للمخاطرة Risk - Weighted فأنا سنتابع الآخر كالتالي :

1- احسب مقدار الإئتمان المكافئ لكل فقرة (OBS) . هذا الرقم يترجم كل فقرة (OBS) إلى المقدار المكافئ لغرض مالي يعتبر مساوي بالمخاطرة بالنسبة للمصرف .

2- ثم ضاعف كل فقرة في ورقة الموازنة ومقدار المكافئ المالي لكل (OBS) (x) مقدار مخاطرته وكما حددته السلطات القانونية . إن مقدار كل مادة في سندات المصرف هي zero% (للنقد , ضمانات الحكومة U.S.A بضمنها ضمانات رهن (6NMA) . 20% (للإيداعات الموجودة في المصارف الأخرى ومصروفات طارئة تجارية وقصيرة الأمد وذاتية السيولة) . 50% (القروض رهن المنازل والالتزامات المالية لمدة سنة) و 100% (تطبق على قروض المؤسسة والالتزامات المالية و الإذاعات الأخرى على القطاع الخاص وكذلك ممتلكات المصرف والموجودات الثابتة الأخرى والاستثمارات في العقارات) . في حالة المصرف الذي نستخدمه كمثال لنا فإنه سوف يملك الموجودات المقدره - المخاطرة التالية ..جدول

## **حساب نسبة رأس المال إلى الموجودات المخاطرة حسب بازل 1**

حالما نعرف موجودات المصرف المقدره المخاطرة والمقدار الكلي لرأسماله (طبقة 1 + طبقة 2) يمكننا عندها أن نحدد نسبة ملائمتها الرأسمالية حسب اتفاقية بازل حول المقاييس الرأسمالية الدولية الرئيسية هي :

نسبة كفاية راس المال تحت اتفاقية بازل =

$$\text{رأس مال كلي (طبقة 1 + طبقة 2) / موجودات كلية موزونة المخاطرة}$$

بالنسبة لموجودات المصرف المقاسة - المخاطرة أعلاه بمقدار \$80.500 والتي تملك حالياً \$6.000 كرأس اجمالي فأنا نسبة كفاية رأسمله ستكون :

$$\text{رأسمال كلي / موجودات كلية مقدره - المخاطرة} =$$

$$\$80.500 / \$6.000 = 0.0745 \text{ أو } \%7.45$$

لاحظ بأن رأس مال المصرف الكلي نسبة إلى موجوداته المقدره المخاطرة بقيمة 7.45 هي أكثر من الحد الأدنى المطلوب بالنسبة إلى رأس المال الصف 1 بقيمة 4% لكنها تكون تحت صف 1 + رأسمال صف 2 الذي بمقدار 8% لذلك على هذا المصرف جمع المزيد من رأس المال لغرض تلبية مقاييس الرأسمال الدولية الجديدة.

## **متطلبات رأس المال المرتبطة بالمشتقات**

لقد تم تعديل اتفاقية بازل لتأخذ بالإعتبار التعرض للخطر التي توجهها المصارف اليوم من المشتقات (العقود المستقبلية، الخيارات، العقود الآجلة، المبادلات في العملة، أسعار الفائدة، عقود السوق) والأدوات الأخرى المصممة للتحوط ضد

أسعار العملة المتقبلة . إن معظم هذه الأدوات تعرض المصرف للمخاطرة للطرف الآخر . الخطر الذي أدخله المصرف للزبون عن طريق التعاقد والذي قد يفشل أو ينجح في دفع الأجر أو الأداء . مما يجبر المصرف على إيجاد عقد بديل مع طرف آخر قد يكون أقل إرضاءً .

أحد العوامل التي تحدد تعرض المصرف للمخاطرة في الكثير من هذه الحالات هي إن معظم التعاقدات المستقبلية يتم المتاجرة بها على أساس تبادل منتظم مثل The London International Financial Futures Exchange أو Chicago Mercantile Exchange والتي تضمن أداء كل طرف والتزامه بهذه التعاقدات . لذلك وإذا فشل زبون المصرف التسليم تحت هذه التعاقدات المستقبلية فإن التعامل المعني سوف يسلم بالكامل للمصرف . في هذه الحالة فإن المصارف لا يتوقع منها وضع رأسمالها خلف مثل هذه التعاقدات التجارية .

وللأنواع الأخرى من التعاقد فإن اتفاق بازل يطالب المصرفيين الأول تحويل كل تعاقد معرض للخطر إلى مقداره الإئتماني المكافئ له كما لو كان موجودات تحمل المخاطرة مدرجة في ورقة موازنة المصرف ، ثم يتم مضاعفة / ضرب مقدار المال المكافئ لكل سعر فائدة أو تعاقد عملة في (X) مقدار المخاطرة ، البحوث الحديثة تشير إلى إن سعر الفائدة المتعاقدة تبين تعرض أقل للمخاطرة من تعاقدات العملة الأجنبية . إن عوامل تحويل - الأموال حسب إتفاقية بازل لإشتقاق أسعار الفائدة تعد بشكل منخفض أكثر من العقود المرتبطة مع قيمة العملات الأجنبية . مثلاً ، إن عقود أسعار الفائدة والتي سوف تستحق بعد ستة تم تعيين صفر عامل تحويل - مالي بينما العقود أكثر من سنة تحمل عامل تحويل مالي بمقدار 0.005 أو 0.5% . وعلى العكس فإن العقود المرتكزة على العملة والتي تستحق بعد سنة أو أقل تحمل عامل تحويل - مالي بقيمة 0.01 أو 1% والتي تحمل عامل استحقاق أكثر من سنة عين لها عامل تحويل مالي بقيمة 0.05 أو 5% .

عند تحديد مقدار المال المكافئ لهذه العقود خارج ورقة الموازنة ، فإن إتفاقية بازل تتطلب من المصرف تقسيم كل تعرض العقد للمخاطرة إلى صنفين :

## 1- تعرض السوق المحتمل للمخاطرة 2- التعرض الحالي لمخاطرة السوق

الأولى- تشير إلى مخاطرة خسارة المصرف في المستقبل إذا فشل الزبون الذي يتعاقد حسب عقد يرتكز على السوق في الأداء .

على العكس فإن الثاني - مصمم لقياس مخاطر الخسارة للمصرف إذا قصر الزبون في عقده . والذي سيجبر المصرف على إبدال العقد الفاشل بواحد جديد . إن إتفاقية بازل تتطلب من المصرفيين تقييم قيمة السوق الحالية بالنسبة لعقد مشابه لعقدهم مع الزبون لغرض منهم كلف استبدال الأخير .

إن التدفق المالي المسقبلي المتوقع حسب العقود الحالية يجب أن تخصم قيمتها الحالية باستخدام سعر فائدة اليوم ، عملة اليوم لغرض تحديد قيمة مثل هذا العقد في سوق اليوم . حالما يتم تحديد كلف الاستبدال للعقد فإن مقدار السوق المحتملة للتعرض للمخاطرة تضاف إلى التعرض الحالي المقدر لمخاطرة السوق لإشتقاق مقدار المكافئ المالي الكلي لكل عقد . هذا المقدار الكلي يضرب في مقدار المخاطرة الصحيحة والذي في معظم الحالات 50% لإيجاد المقدار المكافئ لموجودات المصرف المقدر التي يمثلها كل عقد . إننا نضيف بعد ذلك هذا المقدار من المخاطرة لكل موجودات المصرف لإشتقاق موجوداته الكلية في ورقة الموازنة وخارج ورقة الموازنة ، ثم تقسم كافة الموجودات المقدر المخاطرة على الرأسمال الكلي لكل مصرف (طبقة 1 + طبقة 2) لتحديد إذا كان المصرف يملك رأسمال كافي

مثلاً : انظر مجدداً إلى المصرف الذي يتم حساب موجوداته المقدرة المخاطرة في القسم الأخير ليكون \$80.500. أفرض بأن هذا المصرف دخل اتفاقية مبادلة خمسية بمقدار \$100.000 لسعر الفائدة مع زيون معين و \$50.000 اتفاقية لمبادلة العملة لمدة ثلاث سنوات مع زيون آخر .

أولاً :- أننا نضرب القيمة الأسمية لهذين العقدين بالتمويل المناسب المالي لكل أداء. بهذه الحالة بـ 0.005 لعقد تبادل سعر الفائدة وبـ 0.05 لعقد تبادل العملة لغرض إيجاد تعرض السوق المحتمل للمخاطرة لكل أداء .  
ثانياً :- نضيف كلفة الاستبدال المقدر إذا كان المصرف عقود استبدال جديدة مفاجئة بسعر اليوم وأسعار الفائدة للعقود الأصلية . ونجمع هذه الكلف المتبادلة بمقدار \$2.500 لعقد سعر الفائدة و 1.500 لعقد سعر العملة عندها .

إن مقدار المكافئ المالي الكلي لكلا العقدين المتحدين هو \$7.000 . الخطوة الأخيرة هو ضرب هذا المقدار الكلي في مقدار المخاطرة الصحيحة والذي هو 50% هذه الخطوة تعطي :

حجم الموجودات الموزونة بالمخاطرة التي يمثلها سعر فائدة المصرف خارج ورقة الموازنة .  
عقود العملة = حجم ائتمان مكافئ لسعر الفائدة وعقود العملة x وزن مخاطرة الائتمان

$$\$7.000 \times 0.50 = \$3.500$$

وللاستفادة من هذه النتيجة لنعد إلى مثالنا السابق . ان البنك السابق كان يملك رأس مال كلي بمقدار \$80.500 . إن موجوداتها الكلية المقدرة المخاطر تتضمن موجودات كلية على ورقة الموازنة بمقدار \$68.500 وأوراق إئتمانية خارج ورقة الموازنة والتزامات مصرفية للقروض بمقدار \$17.000 . علينا إضافة \$3.500 لهذه الموجودات بعملة مقدرة المخاطرة وعقود أسعار الفائدة التي حددناها أعلاه في هذه الحالة فأن موجودات المصرف للرأسمال الكلي نسبة إلى الموجودات المقدرة المخاطر ستكون ..... معادلة

$$6000 / 68500 + 12000 + 3500 = \%7.14$$

نلاحظ بأن هذا المصرف الآن تحت المستوى المطلوب من المطلوبات الكلية لرأس المال من نسبة الموجودات الكلية المقدرة المخاطرة وكما تتطلبها اتفاقية بازل . إن هذا المصرف عاجز لرأس المال سوف يجبر على التخلص من بعض موجوداتها الخطرة لجمع رأس مال جديد عبر مكاسب باقية أو ربما عبر بيع أسهم المصرف لرفع مركز مصرفه إلى المستوى المشروط في اتفاقية بازل . لاحظ أيضاً بأننا أخذنا فقط مخاطرة مالية بالحساب عند حساب الكفاءة الرأس مالية . أننا لم نفكر في احتمالات انخفاض قيمة السوق للموجودات في قوائم موازنة المصرف بسبب زيادة أسعار الفائدة أو انخفاض أسعار العملة إذا وجد المنظمون مقدار كبير من التعرض للمخاطرة من هذه القوى المرتبطة بالسوق . فأن المصرف سيطلب أن يضع رأس مال أكبر من الـ \$6.000 التي يملكها حالياً . في هذه الحالة فأن المصرف سيواجه عجز رأسمالي أكبر من مما موجود أعلاه وسوف يوضع تحت ضغط كبير لتحسين مركزه المالي .

### **معايير رأس مال المصرف ومخاطرة السوق**

إن أكثر الفجوات التي تركها اتفاق بازل على رأس مال المصرف كان فشله للتعامل مع مخاطرة السوق إن مقدار المخاطرة على موجودات المصرف المذكورة أعلاه صممت أساساً لحساب المخاطرة المالية (الخطر الذي قد يقصر به الزيون المقترض في قرضه) , لكن المصارف تواجه مخاطرة سوق كبيرة (الخسائر التي يتكبدها المصرف بسبب تغير أسعار الفائدة الكبيرة , أسعار الضمانات وأسعار العملة) . مثلاً أن المصارف هم متاجرين أساسيين في سندات الحكومة وخصوصاً بين مكاتب المصارف خارج الولايات المتحدة , سيطرة كبار في أسهم المؤسسة والتي يمكن أن تزداد قيمتها

بسبب حركة قوية للأعلى بأسعار فائدة السوق . إن المصارف هي من بين المتاجرين العالميين الكبار في السندات الأجنبية والأموال عبر القارات ويمكن أن تتضرر بقوة مالياً عندما تتغير أسعار العملة الأجنبية .

### نماذج مخاطرة السوق والقيمة عند المخاطرة

في عام 1996 أعضاء The Basle Capital Accord أعلنت موافقتها على متطلبات جديدة لمخاطرة السوق لرأس مال مصارفها وهي قوانين تصيح مشرحة لكافة الدول الأعضاء . إن هدف هذه القوانين هو إضافة حامية من رأس المال لمصارعة مخاطرة الأسعار التي يتعرض لها المصارف بسبب متاجرتها بالضمانات وأسعار الفائدة والعملات . لقد طورت الولايات المتحدة بعد صدمة كبيرة مقاييس رأسمالية جديدة للأسواق التي تسمح لرجال المصرف بتطوير تصاميم بأنفسهم لقياس مدى تعرضهم لمخاطر السوق , إن ذلك يجعل المصارف تحاول إعداد مجموعة ضابطة للمخاطرة مستقلة وتجعل الإدارة العامة تشارك في عمليات ضبط المخاطرة وتجري اختبارات شدة متكررة لتحديد كيف ستعمل دفاعات المصرف ضد المخاطرة تحت عدة مواقف مختلفة للسوق . إن المصرف الذي يستخدم نموذجاً لتقييم المخاطر يجب أن يحدد الحد الأعلى للخسارة التي قد يحافظ عليها في فترة 10 أيام (تحت مقاييس إحصائي للثقة بمقدار 99% .

### منهج القيمة عند المخاطرة (Value - at - Risk (VAR)

حيث أن VAR هو المقدار الأعلى لسندات المصرف الخاسرة مع احتمالية معينة خلال فترة زمنية معينة . ثم يحدد المشرعين مقدار رأس المال الذي يحتاجه المصرف لتغطية التعرض لمخاطرة السوق اعتماداً على مضاعف خاص لـ VAR المصرف المقدر . أن المصارف التي تطور نموذج تقييم مخاطرة السوق التي تعد تقديرات سيئة متكررة سوف يطلب منه حيازة المزيد من رأس المال وبذلك تقدم حافز للقيام بعمل أفضل لتقييم تعرض مؤسساتهم للمخاطرة في السوق بأكثر دقة ممكنة . في المصارف الأمريكية التي تتاجر في السندات والعملات و السلع مساوية أو أكثر من 10% من موجوداتها الكلية أو مقدار 1 بليون \$ على الأقل يجب أن تملك بعض رأس المال التي تهدف أساساً إلى حماية تعرضها لمخاطر السوق .

إن أهم العناصر التي يجب أن يتضمنها VAR حسب قانون بازل :

- 1- تقدير لأكبر خسارة في قيمة محفظة المصرف والتي يمكن أن تحدث في أي مستوى محدد من المخاطرة خلال فترة عشرة أيام عمل .
- 2- كشف حول مستوى الثقة في تقديرات الإدارة لإحتمالات الخسائر وحسب هذا فإن مستوى الثقة يجب أن يكون 99% .
- 3- تقدير للفترة التاريخية التي تستخدمها الإدارة لتطوير التنبؤات بقيمة السوق وأسعار الفائدة .

### محددات وتحديات VAR والنموذج الداخلي

رغم أنه خطوة ممكنة تجاه المستقبل إلا أن تقديرات VAR والنموذج الداخلي لتحديد كل مخاطرة يتعرض لها المصرف ومقدار رأس المال المطلوب هي ليست دقيقة بشكل كامل . وهذا المدخل له العديد من التحديات المستقبلية على سبيل المثال التقديرات غير الدقيقة لـ VAR يمكن أن تعرض المصرف لمخاطرة كبيرة من عدم استعداد المصرف لتغطية الخسائر الفعلية التي تواجهه . وأكثر من ذلك فإن المحافظ الخاصة بالمصارف الكبيرة تكون كبيرة جداً ومعقدة مع آلاف من عناصر المخاطرة تجعل من المستحيل حصول تنبؤات دقيقة لـ VAR . وإحدى الطرق المفيدة لتجنب هذه الحالة هي في إجراء تقييمات للتنبؤات الماضية لأداء المصرف . وحتى لو كان للمصرف قدرة جيدة للتنبؤ إلا أنه تبقى هناك بعض المشاكل في النظام بسبب المخاطرة النظامية وهي خسائر السوق التي يمكن أن تحدث للعديد من المصارف بوقت واحد بسبب الاعتمادية المتبادلة بين النظام المالي مما يزيد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف .

## **بازل 2 : اتفاقية رأس المال الجديد**

### **لماذا بازل 2 مطلوبة ؟**

بعد تبني اتفاقية بدأ العمل بطبيعة جديدة من الاتفاقية الدولية لرأس المال للمصرف وهي بازل 2 . إن من أهم الاهتمامات الأساسية للسياسة المصرفية والوكالات الحكومية ومحلي الصناعة هو كيفية تصحيح نقاط الضعف الخاصة باتفاقية بازل 1 خصوصاً حساسيتها تجاه الإبداع في الأسواق المالية .

والسياسة الأذكياء وجدوا طريقة للإلتفاف على قيود بازل 1 . فالعديد من المصارف الكبيرة استخدمت المضاربة برأس المال لزيادة ربحيتها وتقليل المستويات المطلوبة من رأس المال . وهذه المنظمات اكتشفت بأن المدى الواسع لتصنيف بازل للموجودات ذات المخاطرة يتكون من عدة مستويات من المخاطرة . على سبيل المثال قروض الأعمال وقروض بطاقات الإئتمان وضعت بنفس الصنف وأعطيت نفس الوزن رغم أن قروض بطاقات الإئتمان أكثر مخاطرة . ولأن أوزان المخاطرة لكل الموجودات في نفس تصنيف المخاطرة المتساوية فإن المصرف وببساطة يمكن أن يبيع الموجودات أقل مخاطرة ويشترى الموجودات الأكثر مخاطرة ولكنها تحقق عائد أكبر من دون زيادة متطلبات رأس المال . لذلك وبدل من أن تجعل المصارف أقل مخاطرة فإن أجزاء بازل 1 شجعتهم لأن يكونوا أكثر مخاطرة .

بالإضافة لذلك فإن بازل 1 تمثل ((حجم واحد يناسب الكل)) في تشريعات رأس المال . فقد فشلت في إدراك أن ليس هناك مصرفين متشابهين من ناحية المخاطرة . فالمصارف المختلفة لها مستويات مختلفة من التعرض للمخاطرة ولذلك فهي يجب أن تستخدم نماذج مختلفة لتقدير المخاطرة وبالتالي للخضوع إل متطلبات رأس مال مختلفة . في 26 حزيران 2004 إتفاقية المصارف الدولية وافقت على ابتكار إطار جديد للمصارف الكبيرة من أجل حساب متطلبات رأس المال . والإطار الجديد يطبق أساساً على 20 مصرف كبير في أمريكا زائد بعض المصارف الأجنبية الكبيرة .

والمصارف السبعة آلاف الأخرى وكذلك المصارف الأصغر في أمريكا لأنها توجه من قبل القواعد الموازية لإتفاقية بازل 1 . وحسب خطط بازل 2 الحالية فإنها سوف يطبق تدريجياً على المصارف الكبيرة من عام 2008 . وقد تم تشجيع السياسة تدريجياً لتعديل سياساتهم وإجراءاتهم لكي يكونوا مستعدين لإتفاقية رأس المال الجديدة عندما تبدأ رسمياً .

إن بازل 2 تضع نقماً بحيث تصبح متطلبات رأس المال أكثر حساسية للمخاطرة وتحمي من الأنواع المختلفة من المخاطرة . وهي تعمل على ضمان أن الموجودات الأقل مخاطرة سوف تتطلب رأس مال أقل من الموجودات الأكثر مخاطرة وقد حصل العكس في بازل 2 إلا أن كل المصارف من المحتمل أن تتأثر ببازل 2 بسبب المنافسة . فالمصارف الأكبر التي تستخدم تقنيات أكثر تطوراً لحساب المخاطرة سمح لها تحت نظام بازل 2 أن تكون قادرة على حمل رأس مال للموجودات ذات المخاطرة بدرجة أكبر من المصارف الصغيرة التي تستخدم مدخل بازل 1 القديم . وهذا يجعل بازل 2 تعطي المصارف الميزة التنافسية في توليد أنواع معينة من القروض للمقترضين بكلفة أقل وهي قد تجعل المصارف الصغيرة الباقية تستخدم بازل 1 تحت مخاطرة أكبر .

### **الدعائم الثلاث لبازل 2**

هناك ثلاث دعائم لبازل 2 هي :

1- أقل متطلبات لرأس المال لكل مصرف تستند على تقديراته للمخاطرة الناتجة من المخاطرة الإئتمانية والسوقية والتشغيلية .

2- تتم المراجعة من قبل المشرفين لإجراءات تقدير المخاطرة للمصارف وكفاية رأس المال لضمان معقولية رأس المال .

3-الكشف الكلي للعامّة عن ظروف المصرف الماليّة الفعلية بحيث يصبح ضبط السوق بمثل قوة تجبر المصارف ذات المخاطرة الكبيرة على تقليل تعرضها للمخاطرة.

### تقييم المخاطرة الداخلية

بازل 2 تمثل ثورة تغيير في فلسفة التشريع . فالمصرف سوف يسمح لها بقياس مخاطرتها وتحديد مقدار رأس المال الذي تحتاجه لمقابلة هذه المخاطرة وهي تخضع طبعاً إلى مراجعة المشرعين لضمان إن هذه المقاييس معقولة . بالإضافة لذلك مطلوب من المصارف أن تمارس الإختبارات المتكررة من خلال استخدام المدخل المستند إلى التصنيف الداخلي IRB لضمان أنها جاهزة للأثار السيئة المحتملة لظروف السوق المتغيرة . والأمل هو السماح لأي مصرف بتقييم مخاطره وتحديد احتياجاته الفريدة من رأس المال وهذا سوف يعطي مرونة أكبر للإستجابة لتغيير ظروف السوق والإبداع المستمر في صناعة الخدمات المالية . والهدف الأساسي لبازل 2 هو خلق إصطفاف أكبر لتشريعات رأس المال مع مخاطرة المصرف الدولية التي تواجهها فعلاً في عالم اليوم .

### المخاطر التشغيلية

واحدة من أهم الإبداعات المرتبطة ببازل 2 هي أنها تطلب من المصرف أن يحمل رأس مال للتعامل مع المخاطرة التشغيلية بالإضافة لمخاطرة السوق والإئتمان . وهذا النوع من المخاطرة يتضمن الخسائر من عمليات الإحتيال للعاملين ومن الأخطاء المحاسبية وتدفعات المنتج وعطلات الحاسوب والإرهاب والكوارث الطبيعية التي قد تحطم موجودات المصرف وتقلل من قدرته على الإتصال بالزبائن .

ولتقليل متطلبات رأس المال على الصيارفة أن يبرهنوا بأنهم يستخدمون مقاييس فاعلة لتقليل المخاطرة التشغيلية من ضمنها تغطية تأمين كافية ومقدرة خدمة عالية ورقابة داخلية فاعلة وخطط طوارئ كفاءة وأنظمة معلومات فاعلة . والمصارف التي تخضع لبازل 2 سوف يطلب منها أن تقدر احتمالية الأحداث التشغيلية المعاكسة واحتمالية الخسائر التي يمكن أن تتولد منها .

### بازل ونماذج مخاطرة الإئتمان

بالموازرة مع تطور نماذج VAR لتقدير مخاطرة السوق ظهرت نماذج مخاطرة الإئتمان تحت قيادة بعض المنظمات مثل J-P مورغان وغيرها . وهذه اللوغرتمية الحاسوبية تحاول قياس مقدار المقرض لمخاطرة عدم الإيفاء من قبل الزبائن المقرضين أو تخفيض التصنيف الإئتماني والتي ينتج عنها تخفيض قيمة قروض المقرض .

إن الغرض الأساسي من نماذج مخاطرة الإئتمان هو سؤال وجواب التالي : إذا ظهرت حالة معاكسة في المستقبل ما هو حجم الخسائر (عدم إيفاء القروض وتناقص قيمة القرض) المتوقعة؟ وبينما هناك العديد من نماذج المخاطرة المختلفة المستخدمة اليوم فإن أغلب تقديرات مخاطرة الإئتمان تعتمد على :

**1- تصنيف إئتمان المقرض 2- عدم الإيفاء 3- إمكانية تغيير الفرق بين أسعار الفائدة للقروض الخطرة والأقل المخاطرة 4- إمكانية استرداد المبالغ من حالات عدم الإيفاء .**

إن نماذج مخاطرة الإئتمان يمكن أن تستخدم أكثر في المستقبل عندما تطبق بازل 2 بشكل كامل . أما حسب بازل 1 فإن أقل متطلبات لرأس المال تبقى نفسها لأغلب أنواع القروض بغض النظر عن التطبيق الإئتماني . أما بالنسبة لبازل 2 فإن أقل متطلبات لرأس المال يمكن أن تختلف بشكل كبير مع اختلاف نوعية الإئتمان. من الأمثلة لذلك فإن FDIC أظهرت أن التصنيف AAA للقروض التجاري حسب بازل 2 تحمل أقل متطلبات لرأس مال تصل على الأقل من \$0.37 إلى 4.45

لكل مئة دولار قرض . أما إذا كان التصنيف BBB فإن أقل متطلبات رأس مال ستكون \$14.13 . بالمقابل فإن بازل 1 لها متطلبات رأس مال لكل قرض هي نفسها \$8 لكل \$100 . لذلك فإن بازل 1 أكثر حساسية لمخاطرة الائتمان .

## **المجموعة المزدوجة من القواعد**

بازل 2 سوف تعمل حسب مجموعة واحدة من القواعد للمصارف الدولية الكبيرة ومجموعة أخرى للمصارف الصغيرة . والمشرع يهتم بالخصوص بالمصارف الصغيرة التي قد تتعرض لمقايير كبيرة من المخاطرة وتؤدي حسابات مخاطرة معقدة . لذلك إذا نتج عن بازل 2 تقليل متطلبات رأس المال للمصارف الكبيرة فإن هذا النظام يمكن أن يوجد مساوياً تنافسية للمصارف الصغيرة . ويتوقع بأن المؤسسات الصغيرة ستكون قادرة على الإستمرار باستخدام مداخل معيارية بسيطة لتحديد متطلبات رأس مالها ومدى تعرضها للمخاطرة بالموازرة مع قواعد بازل 1 .

## **المشاكل المرافقة لتنفيذ بازل 2**

إن خطة بازل 2 ليست مثالية في هذه المرحلة . فهناك أسئلة وقضايا كثيرة تحتاج لحل :

- 1- إن تكنولوجيا قياس المخاطرة لازالت تحتاج لطريق طويل . فبعض أشكال المخاطرة مثل المخاطرة التشغيلية ليس لها مقياس مقبول بشكل عام لذلك لا تستطيع حساب المخاطرة بالضبط ولا حساب كيفية تغييرها في المستقبل .
- 2- وهناك مشكلة معقدة مرتبطة بإجمالي المخاطرة . فكم يمكن أن نضيف إلى أشكال التعرض للمخاطرة المختلفة من أجل الحصول على صورة دقيقة لمخاطرة المصرف الكلية ؟ إن الأشكال المختلفة للمخاطرة التي يهتم بها بازل 2 يجب أن تكم بطريقة يمكن جمعها إلى مؤشر كلي للمخاطرة يوجهنا إلى تحديد متطلبات رأس المال المطلوبة .
- 3- ماذا تفعل بشأن دورة العمل ؟ من الواضح أن أكثر المصارف سوف تواجه مخاطرة أكبر في وسط الكساد الإقتصادي أكثر منها في أوقات الرخاء الإقتصادي وهذا يعني إن أغلب المصارف سوف تحتاج إلى رأس مال أكبر عند تدهور الإقتصاد ولكن بأي مقدار ؟ فهل يمكن أن تقل بعض أنواع المخاطرة وترداد أخرى في حالات تغيير دورة العمل ؟
- 4- هناك بعض الخبراء الماليين أهتموا بمقدرة تحسين المشرعين . فكلما تطورت تكنولوجيا قياس المخاطرة ونماذجها على المشرعين أن يتدربوا للحفاظ على فاعلية تقييماتهم لنماذج المخاطرة المختلفة والإجراءات التي يتبناها كل مصرف . فمجتمع المشرعين يجب أن يتغير مع تغير صناعة الخدمات المالية .

## **تغير معايير رأس المال داخل الولايات المتحدة**

داخل الولايات المتحدة قامت الوكالات التشريعية بالتشديد على الحاجة إلى رأس مال أقوى قبل إعطاء إذن بتقديم خدمات جديدة أو تأسيس أو امتلاك مكاتب جديدة وأفرع جديدة لمؤسسات . إن المصارف الكثيفة لرأس مال سيصبح لها اقامت مشاريع جديدة والتوسع عبر الولايات . إن المصارف التي لها رأس مال ضعيف تعاني من ضغوط أكبر قانونية وستكون مفيدة في أنشطتها إلى أن تتحسن وضعيتها المالية . أن العلاقة المتضمنة لـ " المراقبة المرتكزة على رأس المال " تعني أن المصارف أقل احتمالاً للفشل وتحمل مخاطرة كبيرة إذا أجبر المالكيين وضع أموالهم تحت المخاطرة . كلما شغل المصرف المزيد من رأس المال كلما مارس حاملو الأسهم سيطرة نوعية على عمليات المصرف . مع ذلك فهناك حدود لمدى كمية رأس المال الذي يطلبه المشرعون من المصارف . إن طلب المزيد من رأس المال يقلل قدرة البنك لإقراض أموال مربحة لدعم التنمية الإقتصادية ، مع كون العوامل الأخرى متساوية تقوم بتخفيض أرباح المصرف الكلية على الـ (ROE)equity ، مما يجعل الأمر أقل جذاباً بالنسبة لمستثمري سوق رأس المال مما يجعل الأمر أكثر صعوبة على المصارف بجمع أموال جديدة في المستقبل .

لقد شرعت وكالات التشريع الأمريكية عدة قواعد رأسمالية جديدة وشرعت من قبل FDIC والتي وافق عليها الكونغرس الأمريكي عام 1991 . القانون الجديد يطالب المشرعين الفدراليين القيام بعمل تصحيحي عندما ينخفض رأس مال مؤسسة مؤمنة تحت المستوى المقبول . البند 131 من القانون تسمح للمشرعين فرض قيود أشد على المصرف المؤمن وأيضاً منع دفع أجور الإدارة أرباح حملة الأسهم إذا انخفض معدل رأس مال المؤسسات . (الجدول 3-15) . إذا انخفضت نسبة رأس مال equity الملموسة إلى 2% أو أقل فإن المصرف يعتبر "تحت مستوى رأس المال بشكل حرج" ويمكن أن توضع في Conservatorship خلال 90 يوم إلا إذا حررت مؤسسة التأمين على الإيداعات الفدرالية بأنه من مصلحة الجمهور وأموال تأمين الإيداعات للسماح للمصرف للإستمرار تحت الملكية الحالية والإدارة الحالية .

ولتجنب الغلق فإن على المصرف الحصول على صافي قيمة إيجابية وتوضح بأنها تحسن ظرفها . في خريف عام 1992 فإن FDIC ومنظمي المصارف الأخرى خلقت خمسة أصناف لملائمة رأس المال للمصارف لأغراض تطبيق أفعال تنظيمية عندما يصبح المصرف مفتقراً لرأس المال . إن الأصناف الخمسة التي تصف جودة رأسمال المصرف هي

**1- رأس مال جيد :-** ليكون مصرف أمريكي في هذا التصنيف فإنه يجب أن يحصل على نسبة من رأس مال كلي مقابل موجودات مقدرة المخاطرة على الأقل 10% نسبة للطبقة 1 من الرأسمال مقابل الموجودات المقدرة المخاطر بمقدار 6% على الأقل ومعدل رفع (رأسمال صف 1 مقابل موجودات كلية) .

**2- رأس مال منا سب :-** المصرف الأمريكي في هذه المجموعة يجب أن يملك حد أدنى من الرأس مال الكلي مقابل الموجودات المقدرة - المخاطر بمقدار 8% على الأقل نسبة من صف 1 لرأس المال مقابل موجودات مقدرة المخاطر بمقدار 4% .

**3- رأس مال قليل :-** المصرف الأمريكي الذي يفشل في تلبية أحد الحدود الدنيا لرأس المال لمصرف ذو رأس مال مناسب يعتبر رأس مال قليل ويعرض إلى أنواع من القيود القانونية بضمنها قيود على الأموال الموزعة وأجور الإدارة التي يسمح لها بدفعها حسب الحد الأعلى لنمو الموجودات وتوسع خدماتها ومعدات أو على أي دمج مفروض إلا إذا حصلت الموافقة مسبقاً من المشرعين الفدراليين .

**4- افتقار شديد لرأس المال :-** إن المصرف تحت هذا التصنيف معدل لرأس مال كلي مقابل موجوداته بمقدار أقل من 6% ولصف 1 من رأس مال موجودات مقدرة - المخاطرة بمقدار 3% ومعدل رفع أقل من 3% .

المصرف في هذا الصنف يعرض لكافة القيود التي يواجهها المصرف في صنف (ج) + قيود أخرى مثل ممنوعات قانونية لدفع العلاوات والمكافئات لموظفين قداماء من دون موافقة المشرع .

**5- الإفتقار الحرج لرأس المال :-** هذا الصنف ينطبق على المصارف الأمريكية والتي يكون معدل رأسمالها الملموس مقابل موجوداتها الكلية 2% أو أقل . المصارف في هذا الصنف الأدنى تواجه كافة القيود المطبقة على المصارف التي تفتقر إلى رأس المال + أخذ الموافقة القانونية لعقود مثل منح القروض لمقترضين كبار , وإقامة تغييرات في رخصها ودفع أسعار فائدة أعلى من سعر السوق على الإيداعات وتغيير طرق محاسبتها أو دفع تعويضات عالية على الإستشارات أو كواد العمل . وقد يمنع المصرف من دفع فائدة على ديونها الثانوية وسيوضع في conservatorship إذا كان مستوى رأسمالها لا يزداد ضمن زمن محدد .

خلال السنوات الأخيرة حلل الـ FDIC التقارير المالية للمصارف المؤمنة فدرالياً ووجدت بأن أكثر من 90% من المصارف الأمريكية تقع أما في صنف الرأس مال الجيد أو المجاميع ذات الرأسمال المناسب ولقد استنتج المشرعين بأن



نظام المصارف الأمريكية يجب أن تكون بحالة جيدة . لسوء الحظ إن هذا الاستنتاج يعتمد أساساً على القيمة المدونة للموجودات التي أبلغ عنها مصارف الأمة وعلى القيمة المدونة رأسمالها وليس على قيمة السوق .

### **التخطيط لتلبية احتياجات المصرف لرأس المال**

إن مواجهة الضغوط الكبيرة لتقوية المركز الرأسمالي للمصارف والحفاظ عليه فإن المصارف التجارية تعلم جيداً الحاجة إلى تخطيط احتياجاتها الطويلة الأمد . إن الطور الأول للتخطيط لإحتياج رأس مال المصرف يتضمن تطوير قرارات مالية Proporma ويؤدون تحليلات الأرباح الباقية داخل المصرف لدعم النمو المستقبلي للقروض وتلبية المتطلبات المنتظمة .

### **جمع الأموال داخلياً**

إن المصدر الرئيسي في السنوات الأخيرة لجمع رأس المال من المكاسب الباقية في المصارف . إن الرأسمال المجموع داخلياً له ميزة في عدم الإعتماد على السوق المكشوف للأموال وبهذا يتجنب تعويم الكلف . وهو أيضاً لا يهدد حملة الأسهم بالخسارة مثلاً اختار المصرف بيع الأسهم فأن بعض الحصص قد تباع إلى حملة أسهم جدد والذين سيلزمون على المشاركة بأسعار الفائدة المتغيرة والظروف الإقتصادية .

### **سياسة مقسوم الأرباح**

إن الإعتماد على نمو صافي المكاسب لتلبية احتياجات المصرف المالية تعني بأنه يجب اتخاذ القرار بخصوص كمية المكاسب الحالية التي يجب ابقائها في العمل وكم يجب أن يمنح إلى حملة الأسهم على شكل أرباح . على مجلس الإدارة الإتفاق على نسبة الإبقاء (الأرباح الباقية مقسمة على صافي الدخل بعد الضريبة) والذي يقرر بعد ذلك نسبة دفع الأرباح (أرباح موزعة لحملة الأسهم مقسمة على صافي الدخل بعد الضريبة) .

إن نسبة الإبقاء تكون مهمة بالنسبة إلى إدارة المصرف . إن نسبة الإبقاء المنخفضة تؤدي إلى نمو أبطأ للرأسمال الداخلي والذي قد يزيد احتمال انهيار المصرف ويؤخر توسع موجوداته المكتسبة . إن نسبة الإبقاء العالية جداً قد تؤدي إلى قطع دخل حاملي الأسهم المقسم مما قد يقلل قيمة السوق لأسهم المصرف . إن سياسة التقسيم المثالية للمصرف هي تلك التي تزيد قيمة استثمار حاملي الأسهم . سوف يأتي حملة أسهم جدد للمصرف .

من المهم لإدارة المصرف تحقيق سجل مستقر للتقسيم . إذا كان سداد المصرف للأرباح ثابتاً فأن المستثمرين سوف يرون مخاطرة أقل في دفعات أرباحهم وسيكون المصرف أكثر جاذبية للمستثمرين والدراسة الحديثة لـ Keen تفيد بأن أسعار أسهم المصارف تهبط بسرعة بسعر إعلان قطع الأرباح المقسمة . إن ذلك لا يخيب فقط أمل حملة الأسهم الحاليين بل لا يشجع المستثمرين الحاليين مما يجعل الأمر أصعب على جمع الرأسمال الإضافي .

### **ما هي سرعة نمو الأموال المجموعة داخلياً**

إن العامل الأساسي الذي يؤثر على قرارات إدارة المصرف حول نسبة الإبقاء المعقولة وسداد الأرباح ونسبتها هو مدى سرعة سماح المصرف لموجوداتها بالنمو (خصوصاً القروض) لحماية نسبة رأس المال مقابل نسبة رأس المال للموجودات من التفتت . المعادلة التالية تساعد الإدارة على الإجابة على هذه الحالة... المعادلة 1-2-3-4 وتبين هذه المعادلات إذا أردنا التوسع داخلياً في توليد رأس المال فأننا يجب أن نزيد صافي أرباحنا (عبر هامش ربح أعلى ونسبة الانتفاع من الموجودات ومضافة equity) . أو زيادة المكاسب , نسبة الإبقاء . ولتوضيح استخدام هذه المعادلة تخيل بأن الإدارة تتبأت أرباح على equityROE بنسبة 10% لهذه السنة وتخطط دفع 50%

لحملة الأسهم من أي أرباح صافية . ما هو مدى سرعة نمو موجودات المصرف من دون تخفيض نسبتها الحالية من الرأسمال الكلي نسبة إلى الموجودات الكلية .  
معادلة 1 أعلاه تؤدي إلى

$$ROEx = ICGR = \text{نسبة الإبقاء} = 0.10 \times 0.50 = 5\%$$

لذلك فإن موجودات المصرف لا تنمو أكثر من 5% وإلا فإن نسبة رأس مال المصرف لموجوداته سوف تنهار .

### زيادة رأس المال خارجياً

إذا احتاج المصرف جمع مصادر تمويل خارجية متعددة رأس مال من الخارج فأمامه عدة اختيارات :-

- 1- بيع أسهم عادية
- 2- بيع أسهم ممتازة
- 3- تحرير أوراق تجارية
- 4- بيع الموجودات
- 5- تأجير موجودات ثابتة معينة جهة تشتري موجودات وجهة أخرى تشتري وتؤجر خصوصاً أبنية المصرف .
- 6- مبادلة الأسهم مقابل سندات دين .

إن البديل الذي سيختاره المصرف يعتمد على تأثير كل مصدر على أرباح حملة الأسهم والتي تقاس بشكل اعتيادي عن طريق المكاسب كل سهم EPS . العوامل الأخرى الأخوذة بنظر الاعتبار هي تعرض المصرف للمخاطرة والتأثير على السيطرة على المؤسسة بواسطة حملة أسهمها القائمين حالة السوق للسندات والموجودات المباعة والقيود

### إصدار الأسهم العادية

إن بيع حصص equity هي طريقة مكلفة جداً لجمع الرأسمال الخارجي مع الأخذ بالاعتبار الكلفة العائمة والمخاطرة الكبيرة للأرباح التي يواحبها حملة الأسهم مقارنة حملة الديون . مالم يستطيع حملة الأسهم الموجودين فعلاً استيعاب كافة الأسهم الجديدة فإن طرح سهم جديد قد تخفف سيطرة المصرف و EPS إلا إذا تم كسب المزيد من الأموال المجموعة أكثر من كلف إطلاقها .

### إصدار الأسهم الممتازة

إن بيع الأسهم الممتازة هي كبيع الأسهم العادية ومن بين المصادر المكلفة لرأس مال المصرف . لأن حملة الأسهم الممتازة لهم إ دعاء أسبق على أرباح المصرف أكثر من حملة الأسهم العادية العامة , إن الأرباح المقسمة على حملة الأسهم العامة قد تكون أقل بعد تحرير أسهم مفضلة مع ذلك فإن الأسهم الممتازة لها ميزة على الديون على شكل مرونة أكبر (لأن الأرباح المقسمة لا تحتاج أن تدفع) وأن الأسهم المطروحة حديثاً تضيف طاقة إفتراضية مستقبلية للمصرف .

### إصدار صكوك ثانوية وكمبيالات

إن ميزة الديون الثانوية هو توليد رفع مالي إضافي لتعزيز EPS إذا تم كسب المزيد على الأموال المقترضة من كلف فائدتها . إن أجور الفائدة على سندات الديون تطرح عنها الضرائب مع ذلك فإن الدين يضيف إلى مخاطرة الانهيار ومخاطرة الأرباح وقد يجعل الأمر أصعب في بيع الأسهم في المستقبل .

## **بيع الموجودات وتأجير المعدات**

إن المصارف عادة تبيع كل أو جزء من معداتها المكتبية وتؤجر من المالك الجديد المساحة لمتابعة عملياتها . إن مثل هذا التعاقد يخلق تدفق كبير للداخل للنقود (والتي يعاد استثمارها بسعر الفائدة الجاري) وكذلك إضافة كبيرة لصافي القيمة يقوي مركز المصرف الرأسمالي . إن أكثر التعاقدات نجاحاً حدثت حيث يكون للتضخم والنمو الإقتصادي قد زادت الأملاك الحالية وقيمتها أكثر من القيمة المدونة للأملاك المسجلة في ورقة موازنة المصرف عندما يكون من الممكن إجراء Writ-Off أسرع فأن الحافز الإقتصادي من بيع وتأجير أملاك البنك يمكن أن يكون جذاباً جداً . مع ذلك فأن هذه الصفة الجذابة تركت عام 1989 مع إقرار لائحة الإصلاح الضريبي Tax Redorm Bill . القانون الجديد وسعت متطلبات تخفيض قيمة العقارات سنة لمعرفةهم لأبنية مما طالب المصرفيين على تقييم تعاقدات عقاراتهم على أساس منافعهم الإقتصادية بدلاً من منافعهم الضريبية .

إن العديد من المصارف في الآونة الأخيرة باعت موجودات لتحسين نسب رأسمالها لموجوداتها . وقد قللوا مؤخراً سرعة نمو الموجودات المخاطرة وإعادة توزيع بعض موجوداتها نحو الضمانات الحكومية والاستثمارات الأخرى القليلة المخاطرة ولذلك لتقليل خطر موجوداتهم المقدر . الاستراتيجية المرتبطة بذلك هوتجنب حجز القروض مما يقلل زيادة الموجودات ومتطلبات رأس المال عن طريق إرشاد زبائن القروض إلى مصادر بديلة من الأموال خارج المصرف ضمان الاتفاقيات المالية الجاهزة .

## **مبادلة الأسهم مقابل سندات الدين**

لقد قامت بعض المصارف بمبادلة الأسهم مقابل الديون مثلاً , قد يملك المصرف 2 مليون \$ في صكوك ثانوية في ورقة الموازنة والتي حررت بكلفة فائدة 8% . بعد الإجراءات المشروطة تسجل هذه السندات بسعر تحريرها (القيمة المدونة) . فإذا ارتفعت أسعار الفائدة مؤخراً مثلاً 10% فأن هذه الصكوك لها قيمة سوق 1 مليون \$ . عن طريق بيع أسهم جديدة بقيمة 1 مليون \$ وشراء الصكوك مرة أخرى بسعر سوقها الحالي فأن المصرف قادر على إزالة دين بقيمة 2 مليون \$ من ورقة الموازنة. من منظور المشرعين فأن المصرف قد قوى رأسماله وأدخر كلف الفوائد المستقبلية المدفوعة لهذه الصكوك . إن معظم سندات الديون لها متطلبات مالية عميقة والذي يطلب دفع أجور سنوية للأموال لسحب السندات . إن الطبقات المالية المستقبلية لم تعد لها حاجة بعد إتمام مبادلة الأسهم بالديون .

## **إختيار أفضل بديل لجمع الرأسمال الخارجي**

إن إختيار الطريقة المستخدمة لجمع الرأسمال الخارجي يجب أن يتخذ على أساس تحليل مالي حذر للبدائل وتأثيراتها على أرباح المصرف لكل سهم . جدول 2-15 يعطي مثال لمصرف يحتاج إلى 20 مليون \$ برأسمال خارجي . إن المؤسسة لها حالياً 5 مليون حصة /سهم من الأسهم العادية تحت السداد بقيمة 4 دولارات للسهم الواحد للقيمة المكافئة ولها موجودات كلية قرابة 1 بليون \$ مع 60 مليون برأسمال equity . إذا استطاع المصرف توليد أرباح كلية بقيمة 100 مليون \$ وإمساك كلف التشغيل إلى مقدار ليس أكثر من 80 مليون \$ . فأنها يجب أن تحصل على 10.8 مليون \$ كأرباح بعد دفع الضريبة . إذا اقترحت الإدارة على زيادة الـ 20 م \$ المطلوبة برأسمال جديد عن طريق طرح 2 مليون سهم equity . كل واحدة تحمل سعر صافي 10% فأنحمله الأسهم العادية سوف يستلمون 1.30\$ كريح لكل سهم .

هل أن طرح الأسهم الاعتيادية هو البديل الأفضل للمصرف ؟ أنها ليست كذلك إذا كان هدفها هو زيادة الأرباح للحصة الواحدة مثلاً إن الإدارة تجد بأنها تستطيع طرح أسهم ممتازة وتحمل أرباح موزعة 8% . عند 20% للحصة الواحدة . إذا وافق مجلس الإدارة على إعلان تقسيم أرباح سنوية على هذه الأسهم الممتازة إن ذلك سوف يسحب 1.6 مليون \$

(20 مليون \$ x0.08) كل سنة من الأرباح التي كانت ستنتفق بشكل طبيعي لحملة الأسهم الاعتيادية . لكنه سيترك 11.6 مليون \$ لحصة 8 مليون في حصص شائعة أو نسبة توزيع أرباح بمقدار 1.43 \$ للسهم الواحد . لذلك فإن الأسهم المفضلة سوف تعطي لحملة أسهم المصرف الاعتيادية 0.13 \$ مقسمة للحصة الواحدة من أكثر من طرح الأسهم الاضافية الاعتيادية .

تكتشف الإدارة أيضاً بأنها يمكن أن تبيع 20 م. \$ على شكل صكوك ثانوية تحمل 10% نسبة coupon . بينما على المصرف دفع 2 م. \$ كفاءة سنوية على هذه الصكوك إن ذلك يترك 12 م. \$ بعد دفع كافة الكلف (بضمنها الضرائب). وعند توزيعها بين الأسهم الـ 8 ملايين الاعتيادية فإن ذلك سوف ينتج 1.46% للسهم الواحد . وهو أفضل الطرق الثلاث لجمع رأس المال . إن الصكوك الرأسمالية لا تحمل سلطة أو قوة للتسوية لذلك فإن حملة الأسهم الحاليين يبقون هم المسيطرين .